الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وإشكالية دمج أنشطته في قنوات الاقتصاد الرسمي – دراسة تحليلية

من إعداد:
د. يوسف بودلة.
أستاذ محاضر (أ)
جامعة بومرداس

حمزة كواديك
طالب دكتوراه
جامعة المدية

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل محددات الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، والتعرف على أهم العوامل والأسباب التي أدت إلى نموه وانتشاره، بالتعرض إلى أهم التدابير التي سطرتها السلطات العمومية الجزائرية في محاربة هذه الظاهرة الخطيرة على الاقتصاد المهيكل أو الرسمي.

توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من الجهود التي تبذلها السلطات العمومية الجزائرية في مكافحة الاقتصاد غير الرسمي، إلا أن الواقع أثبت عدم فعالية هذه المجهودات وتسجيل نمو متزايد للسوق الموازي، وبالتالي عدم تحقيق هذه الجهود لأهدافها المسطرة، وعليه يوصي الباحثان إلى ضرورة سن تشريعات جديدة تتماشى وآليات مكافحة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، وتكثيف عملية الرقابة قصد ردع التجار الفوضويين والأنشطة غير الرسمية المضرة بالاقتصاد الوطني، مع دمج هذه الأنشطة في قنوات الاقتصاد الرسمي.

الكلمات الدالة : الاقتصاد غير الرسمي، القنوات غير الرسمية، الأنشطة الموازية.

Résumé :

Cette étude vise à analyser les déterminants de l'économie informelle en Algérie, d'identifier les facteurs les plus importants et les raisons qui ont conduit à sa croissance et à sa propagation, en s’'exposant aux mesures les plus importantes mises en place par les autorités publiques algériennes pour lutter contre ce dangereux phénomène sur l'économie formelle ou structuré.

L'étude a révélé que malgré les efforts déployés par les autorités publics algériens dans cette lutte contre l'économie informelle, la réalité a prouvé l'inefficacité de ces derniers comme a enregistré une croissance sur le marché parallèle, ce qui a conduit à la non-atteinte des objectifs voulus. Cela dit , les chercheurs recommandent la nécessité d'adopter une nouvelle législation conforme aux mécanismes de lutte contre l'économie informelle en Algérie, d’intensifier le processus de surveillance afin de dissuader les commerçants anarchistes et les activités informelles qui causent préjudice à l'économie nationale, avec l'intégration de ces dernières dans les canaux de l'économie formelle.

Mots-clés : Economie informelle, Canaux informels, Activités parallèles.

مقدمة:

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي من أهم المواضيع التي أثارت اهتمام الباحثين في الميدان الاقتصادي، حيث أخذ يحتل مكانة ملازمة جنبا إلى جنب مع الاقتصاد الرسمي، إن لم نقل مكملا ومنافسا له، وأضحت ظاهرة تزايد الاقتصاد غير الرسمي تعاني منها الكثير من البلدان على اختلاف سياساتها ودرجات تقدمها الاقتصادي، وذلك بسبب مرونته العالية واستيعابه لليد العاملة المؤهلة وغير المؤهلة على حد سواء، في ظل تفاقم الأزمات الاجتماعية كالبطالة والفقر والتضخم.

لقد ازداد حجم انتشار هذه الظاهرة بشكل واسع ما أدى إلى ضرورة تدارك خطورة الوضع، لكونه يشكل معدلات عالية من الناتج المحلي الإجمالي، وتعتبر الجزائر من بين البلدان التي تعاني من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، ويرجع ذلك إلى التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، حيث ظهرت الأنشطة غير الرسمية في معظم القطاعات الاقتصادية، وأصبحت تمثل نسب معتبرة من أنشطة كل قطاع، وعليه فقد أصبح من الضروري على السلطات العمومية الجزائرية تكثيف مجهوداتها لمحاربة واحتواء هذه الظاهرة ودمجها مع الاقتصاد الرسمي.

❖ **إشكالية الدراسة:** انطلاقا مما تقدم، نطرح السؤال الرئيسي الموالي:

ما درجة مساهمة السلطات العمومية في معالجة اختلالات وانعكاسات الاقتصاد غير الرسمي ودمج أنشطته مع قنوات الاقتصاد الرسمي في الجزائر ؟

❖ **الأسئلة الفرعية:** لمعالجة الإشكالية المطروحة قمنا بوضع الأسئلة التالية:

س1 :ما هي العوامل المساعدة على ظهور أنشطة الاقتصاد غير الرسمي ؟

س2 :ماهي مختلف آثار وانعكاسات الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري ؟

س3 : ما درجة فعالية الإجراءات المتخذة من طرف السلطات العمومية الجزائرية في مكافحة ومواجهة الاقتصاد غير الرسمي ودمج أنشطته في القنوات الرسمية ؟

❖ **فرضيات الدراسة:** كإجابة مؤقتة على الأسئلة الفرعية تم وضع الفرضيات التالية:

ف1 : هناك عوامل اقتصادية واجتماعية قد تسهل من عملية بروز قنوات لأنشطة الاقتصاد غير الرسمي كارتفاع التضخم وتآكل القدرة الشرائية وزيادة حدة البطالة.

ف2 : توجد عدة انعكاسات للاقتصاد غير الرسمي تسهم في تراجع عوائد الجباية العادية وأثرت سلبا على الأداء الكلي للاقتصاد الجزائري.

ف3 : تتميز الإجراءات المتخذة من طرف السلطات العمومية الجزائرية بالفعالية في احتواء ومواجهة أنشطة الاقتصاد غير الرسمي ودمجها في القنوات المهيكلة والرسمية.

❖ **أهمية الدراسة :**تستمد هذه الدراسة أهميتهامن خلال معالجتها لموضوع جد هام في الميدان الاقتصادي، ألا وهو إشكالية معالجة الاقتصاد غير الرسمي، وعليه قمنا بتسليط الضوء على هذه الظاهرةالتي أصبحت تمثل تهديدا على اقتصاد بلدان العالم خاصة النامية منها مع تشخيصها وإسقاطها على الواقع الاقتصادي الجزائري، محاولين التعرف على كيفية معالجتها والحد من آثارها السلبية.

❖ **أهداف الدراسة :** تهدف الورقة البحثية إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيمايلي :

- محاولة التعرف على الأسباب التي تؤدي إلى ظهور الاقتصاد غير الرسمي ؛
- اكتشاف الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي على اقتصاد الدولة ؛
- إبراز أهم الأسباب التي أدت إلى نمو قنوات الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ؛
- الكشف على أهم الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية الجزائرية في معالجة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ودمج أنشطته في قنوات الاقتصاد المهيكل أو الرسمي.

❖ **الدراسات السابقة:**

✓ قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك وتونس والسنغال، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010/2009.هدفت الدراسة إلى محاولة تحليل أسباب تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، والتعرف على نوعية الأساليب المستعملة من طرف السلطات اتجاه هذه الظاهرة، وتوصلت الدراسة إلى أن الإجراءات والتدابير المتخذة للتقليل من حدة الظاهرة ليست كافية بالنظر إلى أرقام ومؤشرات الإحصائيات المختلفة، وعليه توصي بضرورة إنشاء وكالات تشغيلية تهتم بقضايا القطاع الخاص، مما يسهل من عملية تبادل المعلومات بين العارضين وطالبي العمل في هذا القطاع.

✓ حمودة رشيدة، إستراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين تجربتي الجزائر ومصر، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: الإدارة الإستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2012/2011.

حاولت هذه الدراسة تحليل كيفية تأثير الاقتصاد غير الرسمي على التخطيط للتنمية المستدامة، وتوصلت إلى أنه لا توجد إستراتيجية واضحة ومحددة في الجزائر لإدارة الاقتصاد غير الرسمي، بل هناك مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تنظيم وتقليص السوق الموازية وتحسين المنافسة بهدف تأطيرها، وعليه توصي الدراسة بضرورة تطبيق الدولة للحكم الراشد، في مقابل تحول دور الفاعلين والأطراف وأصحاب المصلحة في العملية التنموية.

✓ بورعدة حورية، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: دراسة سوق الصرف الموازي، مذكرة الماجستير في الاقتصاد، تخصص: الاقتصاد الدولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2014/2013.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أهم الأسباب التي أدت إلى تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، ومحاولة إيجاد حلول تساعد في التقليل من آثار الاقتصاد غير الرسمي سواء كانت آثار اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها، وتوصلت الدراسة إلى أنه رغم القرارات الصادرة في محاربة الأسواق غير الرسمية إلا أنها لا تزال منتشرة أمام أعين أعوان الأمن، وعليه توصي الدراسة بضرورة تشديد الرقابة على السلع المستوردة من أجل الحد من استيراد السلع المزيفة، وذلك بتحديث أساليب الرقابة لدى الجمارك، وتحفيز المشروعات الصغيرة على العمل في الاقتصاد الرسمي عن طريق تسهيل الإجراءات ومنح التراخيص.

❖ **تقسيمات الدراسة:** لمعالجة الإشكالية المطروحة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

1. ماهية الاقتصاد غير الرسمي وأسباب تنامي الأنشطة غير الرسمية ؛
2. تحليل طبيعة الاقتصاد غير الرسمي ومحددات نموه في الجزائر ؛

3. مجهودات السلطات العمومية الجزائرية في معالجة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ودمجها في قنوات الاقتصاد الرسمي.

1. ماهية الاقتصاد غير الرسمي وأسباب تنامي الأنشطة غير الرسمية :

يمثل الاقتصاد غير الرسمي كافة الأنشطة الاقتصادية التي تحدث خارج مجال الاقتصاد الرسمي والتي تقوم الحكومة بضبطها، أي كل النشاطات التي لا تخضع للضرائب والتي لا يتم مراقبتها من قبل الحكومة ولا تدخل ضمن تحديد الدخل الوطني والناتج الوطني الإجمالي.

1.1. مفهوم الاقتصاد غير الرسمي:

يعتبر الاقتصاد الرسمي ظاهرة نجدها في كافة بلدان العالم بنسب متفاوتة وبأسماء مختلفة، على سبيل المثال، بإنجلترا وفرنسا يسمى بالاقتصاد الخفي، وفي روسيا يدعى بالاقتصاد غير الرسمي، وبالولايات المتحدة الأمريكية يسمى بالاقتصاد تحت الأرضي، كما نجد في الأدبيات الاقتصادية أنه قد أطلق عليه مصطلحات عديدة من بينها : الاقتصاد غير المنظم، الاقتصاد الخفي، الاقتصاد الموازي، الاقتصاد غير المشكل أو غير المهيكل، الاقتصاد الأسود (بوجرفة بناصر، ص :130)[1]، بالإضافة إلى مصطلح الاقتصاد الأرضي، الاقتصاد تحت ضوء القمر (مطهري كمال، بوثلجة عبد الناصر، 2016، ص :78)[2]، والاقتصاد غير المرئي، واقتصاد الظل (بودلال علي، 2013، ص :66)[3].

كل هذه التسميات المختلفة تحاول إيجاد وصف شامل للظاهرة، وهي مصطلحات تتمحور حول معنى واحد ألا وهو الاقتصاد الذي لا يحسب ضمن الناتج الكلي أو الإجمالي للدولة، أي كل نشاط لا يدخل ضمن إحصائيات الدولة. كما توجد العديد من التعاريف للاقتصاد غير الرسمي نذكر منها:

"هو ظاهرة واقعية ظهرت في مختلف أنحاء العالم تتم فيها العلاقات التجارية بين مختلف المتعاملين في إطار غير رسمي (لا توجد تصريحات ضريبية، عدم دفع الاشتراكات الاجتماعية، وأيضا عدم احترام القواعد والقوانين العمل، ...الخ)"، وعليه فإن الاقتصاد غير الرسمي يشمل كافة الأنشطة الخارجة عن الإطار الرسمي كأنشطة الاقتصاد التحتي، والعمل الأسود، أي القطاعات غير الرسمية(قارة ملاك، 2009، ص :193)[4].

يعرف أيضا على أنه "مجموعة أو سلسلة من النشاطات غير الشرعية تنشأ على هامش الاقتصاد الرسمي، وتمارس من طرف أفراد أو جماعات محترفة الميدان، هدفها البحث عن الربح السهل، والتهرب من الضرائب ومن المراقبة (عبيرات مقدم، بساس أحمد، 2007، ص :174)[5].

كما عرفه كل من صندوق النقد الدولي FMI والبنك الدولي BIRD على أنه "عبارة عن تبادل للسلع والخدمات التي لا تعتبر مسجلة في الحسابات الرسمية، فالاقتصاد غير الرسمي يفلت في معظم الأحيان من الضرائب، وعادة ما تمارس أنشطة في السوق السوداء" (بن موسى كمال، براغ محمد، 2013، ص :200)[6].

من خلال ما تقدم، نستنتج أن الاقتصاد غير الرسمي يشمل نوعين من النشاطات المنتجة هي : النشاطات المنتجة غير الشرعية أو غير القانونية، والنشاطات المنتجة القانونية غير المقيدة في القنوات الاقتصادية الرسمية (قوري يحي عبد الله، 2018، ص :38)[7].

2.1. خصائص الاقتصاد غير الرسمي : وفقا لمنظمة العمل الدولية OMT، تتمثل الخصائص الرئيسية للاقتصاد غير الرسمي في (حمودة رشيدة، 2012/2011، ص :17)[8]:

أ. الدخل المنخفض: بسبب قلة العوائد المتأتية من أنشطة الاقتصاد غير الرسمي لا تفرض عليها ضرائب؛

ب. عدم توفر الأمان الوظيفي: احتمال التعرض للطرد في أي وقت؛

ت. التمييز: وذلك بين مختلف فئات الأطفال والنساء والشباب؛

ث. طول ساعات العمل: وذلك بسبب الدخل المنخفض والاعتماد على الأنشطة ذات كثافة في اليد العاملة؛

ج. انخفاض مستوى التدريب: حيث يتم التدريب على يد صاحب العمل والمالك؛

ح. قلة الانضمام إلى الضمان الاجتماعي أو عدمه: فالعاملون لا يتمتعون بالتأمين الصحي، ولا يستفيدون من منح التقاعد أو التأمين على الأمراض أو البطالة؛

خ. انعدام السلامة المهنية: بسبب تردي ظروف وشروط العمل؛

د. انعدام أو قلة التمثيل العمالي (النقابات العمالية).

هذا ويتميز الاقتصاد غير الرسمي عن الاقتصاد المهيكل أو الرسمي بغياب الالتزام بمختلف الإجراءات القانونية المنظمة للعمل، ومحدودية رؤوس الأموال المستثمرة فيه، مع استخدام مستوى منخفض من المهارات والتكنولوجيا، مما يجعله سوقا تنافسيا يغيب فيه عنصر الاحتكار بين مختلف المتعاملين (بن عزوز محمد، دحماني يونس، دون سنة نشر، ص :388)[9].

3.1. دواعي وأسباب تنامي الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية :

يوضح الشكل التالي مضامين الاقتصاد غير الرسمي :

الشكل رقم (1) : مضامين ومجالات الاقتصاد غير الرسمي

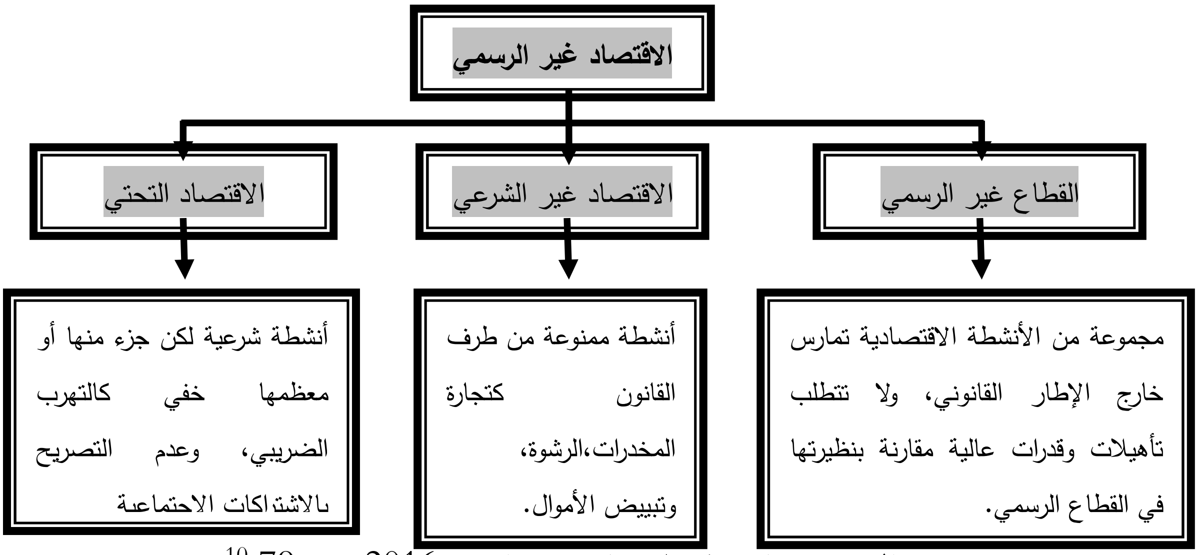

المصدر : (مطهري كمال، بوثلجة عبد الناصر، 2016، ص :79)[10]

انطلاقا من الشكل السابق، يمكن تحليل أسباب تنامي أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في النقاط التالية (قارة ملاك، 2010/2009، ص ص :38-39)[11]:

- تراجع دور الدولة على أداء مهامها، وانتشار ظواهر الفساد الإداري كالرشوة والبيروقراطية، بالإضافة إلى عدم تطبيق القوانين بصرامة، كل ذلك يشجع الأفراد للدخول إلى مثل هذا النوع من القطاع غير المهيكل؛
- تأثيرات ظاهرة العولمة الاقتصادية على نوعية الأنشطة الممارسة، إذ نجد بعض المؤسسات تستقطب اليد العاملة الرخيصة وتوظفها بطرق غير قانونية وتستغلها في ظروف غير أخلاقية ؛
- عدم مقدرة الدولة على إجبار كافة أفراد المجتمع على احترام قوانينها؛
- زيادة حدة البطالة بسبب تعلم المرأة، إذ أصبحت اليوم تتقلد مناصب نوعية كانت سابقا حكرا على الرجال فقط؛
- الآثار السلبية الناتجة عن الإصلاح الهيكلي، بالإضافة إلى الخوصصة والأزمات المالية والاقتصادية ؛
- عدم قدرة أصحاب الأجور الضعيفة الذين يعملون في القطاع الرسمي على تلبية حاجاتهم المتزايدة، مما يدفع بهم للجوء إلى العمل في الأنشطة غير الرسمية بهدف زيادة وتنويع مصادر الدخل لديهم ؛
- تلعب الدولة دورا كبيرا في تنامي هذا الشكل من الأنشطة الموازية، بسبب عدم قدرتها في تلبية الحاجات المتزايدة للمجتمع.

إضافة إلى المسببات السابقة، توجد دواعي وأسباب أخرى تتمثل في القوانين واللوائح والتشريعات المشددة خاصة في حركة البضائع والعملات الأجنبية، والحضر نتيجة ممارسة بعض الأنشطة السرية الممنوعة كتجارة الممنوعات، (مطهري كمال، بوثلجة عبد الناصر، 2016، ص ص :80-81)[12] ؛ بالإضافة إلى زيادة العبء الضريبي وارتفاع الرسوم، سوء التسيير الإداري والمالي، واستفحال ظاهرة البطالة (قوري يحي عبد الله، 2018، ص :39)[13]؛ وتنامي البيروقراطية وانخفاض مستويات الدخل (بودلال علي، 2013، ص :68)[14].

4.1. آثار وانعكاسات الاقتصاد غير الرسمي: للاقتصاد غير الرسمي عدة آثار إيجابية وسلبية نوجزها فيما يلي:

أ. الآثار الإيجابية: إن لهذا الاقتصاد جملة من الفوائد تتمثل في (حيان سلمان، دون سنة نشر، ص :18)[15]:

- يساعد في حل أزمة البطالة وإيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل ؛
- يساهم في تأمين الاكتفاء الذاتي في بعض المواد والاحتياجات؛
- يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد خاصة في ظل انخفاض مستويات الدخل الحقيقية ؛
- إن انخفاض تكلفة فرصة العمل في هذا القطاع قد تساهم في خلق فرص عمل كثيرة مولدة لفرص عمل أخرى، وبالتالي زيادة دخول الأفراد.

ب. الآثار السلبية: بالرغم من الآثار الإيجابية لهذا الاقتصاد، إلا أن له أيضا بعض النتائج والانعكاسات السلبية نذكرها فيما يلي (الأسرج حسين عبد المطلب، 2010، ص :7)[16]:

- إن الإنتاج في منطقة ما أو في قطاع معين يحتوي على عدد معين من أنشطة القطاع غير الرسمي الذي ينتج منتجات غير مطابقة للمواصفات القياسية والمضرة بالمستهلك، يؤدي إلى تقليل فرص النفاذ لهذه المنتجات سواء في الأسواق الخارجية أو المحلية، وبالتالي التهديد بإغلاق مثل هذه القطاعات ؛

- يؤثر بطريقة مباشرة على ربحية المؤسسات في القطاع الرسمي، حيث يقوم بترويج منتجات تقل أسعارها كثيرا عن السلع المعروضة من المنتجات الشرعية ؛
- قد يؤدي تصدير صفقة ما إلى الأسواق الخارجية بها بعض العيوب الناتجة عن الاستعانة ببعض مخرجات القطاع غير الرسمي إلى الإضرار بصادرات القطاع الرسمي، وهذا ما من شأنه أن يضر بسمعة القطاع الصناعي للدولة ككل ؛
- قد تلجأ بعض المؤسسات الصغيرة الرسمية للحصول على بعض لوازم إنتاج منتج معين من مصانع القطاع غير الرسمي لتقليل التكلفة، مما قد يضر بالمنتج النهائي للمؤسسات والمصانع الرسمية.

بالإضافة إلى الآثار السلبية السابقة، توجد آثار أخرى تؤثر على بناء السياسات الاقتصادية الكلية السليمة نتيجة غياب إحصائيات حول أنشطة وحجم الاقتصاد غير الرسمي، وعجز الميزانية العامة للدولة نتيجة التهرب الضريبي، وعدم فعالية السياسة النقدية نتيجة غياب حركة الأموال غير الرسمية المتداولة في قنوات الاقتصاد الرسمي (قوري يحي عبد الله، 2018، ص :40)[17]؛ حيث يعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع التجارة الأكثر استقطابا للأنشطة غير الرسمية في الجزائر (بودلال علي، 2013، ص :71)[18].

كما يتعارض الاقتصاد غير الرسمي مع الاقتصاد الرسمي في عدد من المجالات الحيوية، أهمها انعدام النظم الحكومية نسبيا، ويؤدي ذلك إلى وجود العديد من أوجه انعدام الأمان، والافتقار إلى المساومة الجماعية والحماية من أشكال التمييز، فكثيرا ما يخضع العمال غير النظاميين لتنظيم أوقات العمل بصورة متقلبة وغير آمنة والعمل لساعات طويلة، ويعمل الكثير منهم في مجال العمل بالقطعة، مما يشجع على عادات عمل غير مأمونة ويحوّل عبئ المسؤولية عن حماية الصحة المهنية من أصحاب العمل إلى العمال، وبالرغم من وجود بعض الأجور المرتفعة نسبيا في الاقتصاد غير الرسمي، فإن الأغلبية الساحقة من العمال غير النظاميين ينتمون إلى فئات مهمشة ويعملون دون تدريب مناسب، ودون احتياطات تكنولوجية وصحية، وفي مقابل أجر زهيد غير مضمون (الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، ص ص :6-7)[19].

2. تحليل طبيعة الاقتصاد غير الرسمي ومحددات نموه في الجزائر :

تعتبر الجزائر من بين البلدان التي تعاني من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، هذا الأخير الذي ظهر نتيجة الأوضاع والتغيرات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر مثل سياسة الانفتاح الاقتصادي، وكذلك الأوضاع السياسية والأمنية خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين، مما جعل الأمر سهلا في تنامي هذه الظاهرة.

1.2. جذور الاقتصاد غير الرسمي وتطوره في الجزائر: من أجل توضيح ذلك سيتم التطرق إلى المراحل التالية (الوالي فاطمة، بن شلاط مصطفى، 2017، ص ص :24-25)[20]:

أ. **المرحلة الأولى (1962-1979)** : لقد اتبعت الجزائر خلال هذه المرحلة النظام الاشتراكي في تسيير شؤون الاقتصاد الوطني، والذي كان قائما على التخطيط المركزي من خلال المخططات التنموية التي تبنتها الحكومة لبناء الاقتصاد، وبدأت تظهر ملامح الاقتصاد غير الرسمي من خلال النتائج التي صاحبت تطبيق هذه المخططات.

ب. **المرحلة الثانية (1980-1989)** : تعرف هذه المرحلة بمرحلة الاقتصاد اللامركزي، حيث تم تنفيذ مخططين تنمويين.

ت. المرحلة الثالثة (1990-1998) : كانت الأوضاع في هذه المرحلة نتيجة للأزمة البترولية سنة 1986، وما نتج عنها من اختلالات اجتماعية واقتصادية أثبتت هشاشة الاقتصاد الجزائري، وفشل السياسات المتبعة في تسيير الاقتصاد، وتطور الاقتصاد غير الرسمي بعد تطبيق برامج الإصلاح.

ث. المرحلة الرابعة (1999 إلى يومنا هذا) : تم تطبيق برامج الإصلاح الجديد التي تبنتها الحكومة كأداة لتحسين وضعية الاقتصاد من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، وبهدف تحسين صورة الاقتصاد الجزائري داخليا وخارجيا، ومن خلال هذه البرامج وبعد الارتفاعات التي عرفها سعر البترول مما أدى إلى زيادة الإيرادات الحكومية، الأمر الذي حفّز الدولة على تخصيص مبالغ كبيرة للنهوض بالاقتصاد، ورافق تطبيق هذه البرامج مجموعة من العوامل أدت إلى تطور الاقتصاد غير الرسمي، كلجوء الحكومة إلى توسيع الوعاء الضريبي من أجل توفير الموارد المالية، ونتج عن ذلك ظهور أنشطة التهريب عبر الحدود كشكل من أشكال التهرب عن دفع الضرائب نظرا لزيادة أعبائها.

2.2. أسباب نمو وانتشار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر :

لم ينشأ الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر صدفة، بل تمخض عن جملة متشابكة من التغيرات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي مرت بها البلاد، بالإضافة إلى بعض العوامل الخارجية التي تزامنت مع هذه التغيرات، ومن أهمها مايلي (موسوس مغنية، 2018، ص ص :180-181)[21]:

أ. أزمة النفط بشقيه الانخفاض والارتفاع : نتيجة اعتماد الجزائر الشبه مطلق في صادراتها على مورد واحد هو النفط سواء من حيث مساهمته في صادرات الدولة، أو من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، أثر ذلك على الاستثمار والإنتاج وعلى جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى ؛

ب. زيادة عبئ المديونية الخارجية : عجزت الجزائر عن تسديد ديونها الخارجية بعد أزمة النفط 1986، نتيجة ارتفاع حجم خاصة خلال الفترة (1985-1995)، والجدول الموالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (1) : تطور المديونية الخارجية في الجزائر في الفترة (1985-2015) الوحدة : مليار **$**

السنة	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015
حجم المديونية	16.48	27.89	34.5	25.2	21.9	5.7	3

المصدر : نفس المرجع السابق، ص: 180.

لقد حاولت الجزائر تقليص مديونيتها الخارجية من خلال تحسن إيرادات الجباية النفطية بداية من سنة 2000 عبر نادي باريس ونادي لندن، واللذان يضمان أكبر البلدان المدينة للجزائر، عن طريق التسديد المسبق لتلك الديون وتحول أخرى إلى استثمارات أجنبية مباشرة، وهذا ما نجحت فيه حيث بلغت تلك الديون نهاية سنة 2015 حوالي 3 مليار دولار فقط.

ت. ارتفاع معدل البطالة في الجزائر : أدى التفاوت الكبير بين عدد المرشحين للعمل والمناصب التي تخلق سنويا إلى اتساع حجم ونطاق البطالة، حيث يعتبر ذلك نتيجة عدة أسباب منها أزمة النفط العالمية سنة 1986، والتي أدت إلى انخفاض إيرادات الدولة، وصعوبة الحصول على قروض أجنبية لزيادة مشروطيتها، مما أدى إلى تقلص المشاريع الاستثمارية الجديدة وتوقف جزء

من الاستثمارات التي كانت في طور الإنجاز، حيث نتج عن ذلك نقص فرص التشغيل وتوقيف عدد من العمال عن العمل، والجدول الموالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (2) : تطور معدل البطالة في الجزائر في الفترة (1985-2017)

السنة	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2016	2017
معدل البطالة %	9.7	19.7	28.1	29.5	15.3	10	10.4	12

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017.

لقد استغلت السلطات العمومية الجزائرية تحسن عائدات الجباية النفطية في وضع آليات وبرامج دعم تشغيل الشباب وإدماجهم في عالم التشغيل، الأمر الذي نتج عنه تقلص معدلات البطالة حيث بلغت حسب الأرقام الرسمية 12% نهاية سنة 2017.

ث. **النمو الديمغرافي الذي شهدته الجزائر خلال السنوات التي أعقبت الاستقلال** : وذلك بفعل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي كان لها الفضل في تحسين مستوى معيشة السكان، فانتشار المراكز الصحية وتقدم الرعاية الطبية قد أدى إلى انخفاض نسبة الوفيات خاصة لدى الأطفال، مما أدى إلى ارتفاع سريع في الزيادة الطبيعية للسكان خلال فترة وجيزة ؛

ج. **ارتفاع تكاليف المعيشة وتدني مستوى الدخل** : أدى تبني الجزائر إلى برامج للإصلاح الهيكلي المدعمة من قبل المؤسسات المالية الدولية في فترة التسعينيات من القرن العشرين بالدولة إلى تقليص الدعم على السلع والخدمات وتحرير الأسعار وخفض قيمة الدينار الجزائري، وتزايد مستويات التضخم مع تجميد الأجور، انعكس عنه تدني مستويات الدخل والفقر فيها، وعدم تغطية أجور الشرائح المتوسطة والأدنى منها لسبل معيشية كريمة لأصحابها، فقد شكلت فئة السكان الذين يعيشون تحت خط أو الفقر المدقع (أقل من 1.25$ يوميا) نسبة 3.6% سنة 1988، وارتفعت إلى 5.7% سنة 1995، ثم انخفضت إلى 2.7% سنة 2005، في حين نسجل إجمالا انخفاض معدل الفقر الإجمالي بــ 49 نقطة مئوية خلال الفترة (1966-2010)، وذلك دلالة على الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية في محاربة الظاهرة وتحقيق تنمية مستدامة تكفل حق الأجيال في العيش الكريم، والجدول الموالي يوضح تطور معدل الفقر في الجزائر :

الجدول رقم (3) : تطور معدل الفقر في الجزائر خلال الفترة (1966-2012)

السنة	1966	1979	1988	1995	1997	2000	2005	2010	2012
معدل الفقر%	54	28	8.1	14.1	28	12.1	5.7	5	6
الفقر المدقع %	-	-	3.6	5.7	-	3.1	2.7	-	-

المصدر : موسوس مغنية، مرجع سبق ذكره، ص : 181.

كخلاصة نلاحظ مساهمة عجز الميزانية العامة للدولة، واختلال سوق العمل التشغيل، والاختلال الهيكلي في الناتج المحلي في تنامي وتزايد أنشطة القطاع غير الرسمية وتفاقم حدتها في الجزائر بسبب انعكاسات ظاهرتي الفقر والبطالة (بن عزوز محمد، دحماني يونس، دون سنة نشر، ص :388)[22].

3.2. حجم الاقتصاد والتشغيل غير الرسميين في الجزائر :

ارتفع حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر من 19.5% من الناتج الوطني الخام في نهاية الثمانينات ليصل إلى 42% من الناتج الوطني الخام سنة 2003، لينخفض بعدها ويصل إلى 34.2% من الناتج الوطني الخام سنة 2006، ويرجع هذا الارتفاع بالأساس إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة، والتي ساعدت على تنامي هذا الاقتصاد الذي جاء ليلبي احتياجات الأفراد، كتوفير مناصب للعمل وتلبية الحاجيات الأساسية (بن سمينة دلال، 2014، ص :410)[23]، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (4) : حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر كنسبة من الناتج الوطني الخام خلال الفترة (2006-1988)

السنة	نسبة الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام (%)
1988	19.5
1990	25.4
1998	32.95
2000	34.1
2003	42
2006	34.2

المصدر : نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

كما تشير بعض التقديرات أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ارتفع من نسبة 34% إلى 37.1%، وذلك خلال الفترة (2007-1999) كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، هذه النسب تدل حقيقة على أن حجم الاقتصاد غير الرسمي يفرض نفسه بالموازاة مع الاقتصاد الرسمي، ويرافق ذلك استقطاب للعمالة غير الرسمية والتي يتم يستوعبها سوق العمل الرسمي، وهذا من فئات مختلفة للمجتمع الجزائري، حيث يعتبر اتساع حجم ودائرة الاقتصاد غير الرسمي دليل على زيادة حجم العمالة غير الرسمية، والجدولين المواليين يعرضان تقديرات حجم التشغيل غير الرسمي في الجزائر (بن قيدة مروان، 2018، ص : 58)[24].

الجدول رقم (5) : التشغيل غير الرسمي بالجزائر (باستثناء الزراعة) خلال الفترة (2001-2010) نسبة إلى إجمالي التشغيل

التشغيل غير الرسمي باستثناء الزراعة	2001	2005	2010
الذكور	%33.3	%42.7	%46.2
الإناث	%34.9	%34.1	%42.5
الإجمالي :	%33.5	%41.3	%45.6

Source : ONS, Enquête emploi auprès des ménages 2010, collection Statistiques № 170/ 2012, Alger, 2012, p :11.

هذا واحتلت الجزائر العاصمة المرتبة الأولى وطنيا في عدد الأسواق غير الرسمية سنة 2012 بـــ 147 سوق ينشط فيها حوالي 6156 تاجر، تليها ولاية بومرداس بـــ 63 سوق غير رسمي ينشط فيها حوالي 1679 تاجر، ثم وهران بـــ 52 سوق غير رسمي ينشط فيها حوالي 13750 تاجر (بن عزوز محمد، دحماني يونس، دون سنة نشر، ص :391)[25].

الجدول رقم (6) : نسبة التشغيل غير الرسمي في القطاع غير الرسمي بالجزائر (باستثناء الزراعة) خلال الفترة (1975-2010)

السنوات / البيان	1975-1979	1980-1984	1985-1989	1990-1994	1995-1999	2000-2004	2005-2010
كنسبة مئوية من إجمالي التشغيل دون القطاع الزراعي	21.8	-	25.6	-	42.7	41.3	45.6

Source : Jacques Charmes, The Informal Economy Worgd wide :Trends and characteristics, Margin : The Journal of Applied Economic Research, National Council of Applied Economic Research, Washington DC, USA, 2012, p: 110.

3. مجهودات السلطات العمومية الجزائرية في معالجة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمي ودمجها في قنوات الاقتصاد الرسمي :

توجهت السلطات الجزائرية إلى اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات التي تهدف من خلالها إلى معالجة الاقتصاد غير الرسمي، ومحاولة إدماجه مع قنوات الاقتصاد الرسمي بغية تفادي أضرار هذا الاقتصاد، وتجنب انعكاساته السلبية على الاقتصاد الوطني.

1.3. كيفية معالجة السلطات العمومية لانعكاسات الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: يمكن معالجة تبعات وآثار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر من خلال الخطوات التالية (موسوس مغنية، 2018، ص ص :185-186)[26]:

- ✓ تمكين الناشطين في هذا القطاع غير الرسمي من حوافز للعمل والنشاط القانوني المهيكل، كمنحهم قروض ميسرة، وتهيئة فضاءات تجارية على ذمتهم في المدن والقرى، ومتابعتهم من طرف هياكل تقدم لهم المشورة والدعم التقني والإداري والمالي ؛
- ✓ تيسير إجراءات الترخيص، وخفض الرسوم والضرائب الخاصة بمؤسسات الاقتصاد غير الرسمي، وتقديم بعض الحوافز من قبل الحكومة، مثل تخفيض التأمينات الاجتماعية للعاملين بنسبة قد تصل إلى 50% لفترات محددة، على أن تتحمل

الحكومة من موازنتها هذه التخفيضات، حتى يتم تشجيع هذه المؤسسات على توفير حماية للعاملين لديها في الجانبين الصحي والاجتماعي، بالإضافة إلى تخفيض حدة وكثافة اللوائح القانونية، وذلك بتبسيط الخطوات الإجرائية وتقليل الزمن والمستندات المطلوبة لمراجعة الضريبة، وبالأخص على المؤسسات المصغرة والصغيرة ؛

- ✓ إصلاح النظام الضريبي والجمركي ومسايرته للتطورات العالمية، وذلك عن طريق مراجعة أساس حساب الضريبة ومعدل الضريبة والتصاعد الضريبي، وإعادة مراجعة طرف الكشف على مصادر الدخل وتطوير آليات التحصيل الالكتروني، وترشيد الإعفاءات الضريبية والجمركية، مع تحديث طرق الكشف عن التهرب الضريبي والتهريب لزيادة احتمال كشفهما، وتشديد العقوبات وزيادة الغرامات على فاعليها ؛
- ✓ تفعيل دور الأجهزة الرقابية بشكل أكبر، وتعزيز دور الأجهزة الأمنية في مساعدة الأجهزة الرقابية في القيام بدورها لمنع الممارسات الخاطئة، مع تشديد العقوبات على الذين يعملون في صورة خفية وعلى من يقومون بتوظيفهم بزيادة أعداد مفتشي العمل، وإظهار درجة أكبر من التحكم والسيطرة على هذه الأشكال من العمالة الخفية ؛
- ✓ تحسين المستوى المعيشي لعمال القطاع الرسمي برفع أجورهم، لأن ضعف المداخيل يؤدي إلى البحث عن دخل إضافي في القطاع غير الرسمي ؛
- ✓ تفعيل القانون رقم : 96/08، المؤرخ في : ديسمبر 1996، المنظم لشروط وكيفية إنشاء مكاتب الصرف، لجلب أكبر عدد ممكن من الباعة غير الرسميين للعملات بإنشاء مكاتب صرف خاصة ورسمية، مع دفع الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي.

2.3. الظواهر المحيطة بالاقتصاد غير الرسمي في الجزائر :

يمكن ذكر أهم الظواهر السلبية التي تؤثر في الاقتصاد الوطني، وتشكل عاملا فعالا في تنامي الاقتصاد غير الرسمي فيما يلي (بورعدة حورية، 2014/2013، ص ص :88-98)[27]:

أ. **الفساد الإداري والمالي** : تعتبر الرشوة واستغلال النفوذ من أهم المظاهر التي يعرفها الفساد الاقتصادي والإداري في الجزائر، حيث مر الاقتصاد الجزائري بمرحلة انتقالية جد صعبة بدءا بالأزمات المالية، وما صاحبها من التغييرات المتعاقبة في الحكومات، بالإضافة إلى تبني نموذج اقتصاد السوق، مرورا بالإصلاحات الهيكلية والتخلي عن النظام الاشتراكي، بالإضافة إلى عدم الاستقرار الأمني، كل هذا ترك آثارا سلبية على الناحية الاقتصادية خاصة، وأدى إلى حدوث تشوهات كثيرة أهمها: تدني القدرة الشرائية، انتشار البطالة والفقر، زيادة الدين الخارجي، مما ساعد على تنامي ظاهرتي الرشوة والفساد.

الجدول رقم (7) : ترتيب الجزائر وفق مؤشر مدركات الفساد (CPI) لمنظمة الشفافية الدولية خلال الفترة (2003-2012)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الرتبة	88	97	97	84	99	92	111	105	112	105

السنوات	2013	2014	2015
الرتبة	94	100	88

المصدر : (يحياوي نسرين، 2016، ص : 297)[28].

نلاحظ من خلال الجدول السابق الخاص بمنظمة الشفافية الدولية أن أحسن مرتبة بلغتها الجزائر كانت 84 سنة 2006، ولكن سرعان ما تراجعت إلى المرتبة 112 سنة 2011 بسبب تنامي ظاهرة الفساد المالي والإداري، هذا ما دفع السلطات العمومية إلى تفعيل المرصد الوطني لمكافحة الفساد والذي ساهمت جهوده في تحسن مرتبة الجزائر والتي بلغت سنة 2015 المرتبة 88 عالميا.

ب. **تقليد العلامات التجارية** : يقصد بتقليد العلامات التجارية استعمال بدون حق لأحد عناصر الملكية الصناعية المحمية من طرف القانون، حيث يعتبر تقليد العلامات التجارية بمثابة محاولة متعمدة ومقصودة لغش المستهلكين، وذلك عن طريق تقليد وبيع سلع تحمل علامة تجارية تشبه تماما العلامات التجارية للسلع الأصلية، لكنها تختلف في الجودة والنوعية، إذ تكون ذات جودة رديئة مقارنة مع العلامات الأصلية.

ت. **تبييض الأموال** : عرف الاقتصاد الجزائري نموا كبيرا لظاهرة تبييض الأموال، وهذا راجع لعدم الاستقرار السياسي والأمني الذي عرفته البلاد خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين، بالإضافة إلى توجه الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق وما تبعه من الانفتاح على الخارج في إطار العولمة الاقتصادية، حيث عرفت مصادر الأموال القذرة في الجزائر عدة أشكال مثل تجارة المخدرات، الجريمة المنظمة والإرهاب، والهجرة غير الشرعية.

ث. **التهرب والغش الضريبيين:** عرف التهرب والغش الضريبيين في الجزائر تناميا كبيرا خلال العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين، وهذا راجع لعدة أسباب من أهمها:

- الصعوبات التي يواجهها التجار الجدد من أجل الحصول على السجل التجاري؛
- عدم تكيف كل من إدارة الضرائب، الجمارك، وغرفة التجارة مع أنظمة التسيير الحديثة؛
- التعاملات التجارية في الجزائر، والتي يغلب عليها طابع البيع والشراء دون استخدام الفواتير؛
- تنامي ظاهرة الفساد الإداري على مستوى مصالح الضرائب والجمارك؛
- انفتاح الجزائر نحو العالم وتحرير التجارة الخارجية، مما يدفع بالمستوردين للجوء إلى استخدام الطرق غير المشروعة، من أجل استيراد أكبر كمية من السلع، وبالتالي الحصول على الربح السريع؛
- بالإضافة إلى نوع آخر من الغش والمتمثل في التهرب من دفع اقتطاعات الضمان الاجتماعي، هذه الظاهرة التي وجدت على مختلف المؤسسات سواء كانت صغيرة أو متوسطة، تجارية أو خدماتية.

3.3. مجهودات السلطات العمومية الجزائرية في معالجة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية :

قصد التطرق لمختلف المجهودات المبذولة من طرف السلطات العمومية الجزائرية لمعالجة أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، ينبغي تحليل حجم هذه الأنشطة في الجزائر، حيث يوضح الجدول الموالي حجم الاقتصاد غير الرسمي بالمقارنة مع الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2016-1970) :

الجدول رقم (7) : حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بالمقارنة مع الناتج الداخلي الخام %خلال الفترة (2016-1970)

السنوات:	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005
حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر	20.92	16.7	18.56	25.47	27.48	35.51	34.1	38.15
السنوات :	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر	44.43	47.57	50.45	46.23	49.53	50.98	47.43	

المصدر : (قوري يحي عبد الله، 2018، ص : 49)[29]

لقد انخفض حجم الاقتصاد الرسمي في الجزائر مقارنة مع الناتج الداخلي الخام بشكل جيد خلال الفترة (1970-1974)، حيث انتقل من نسبة 20.92% إلى 11.68%، وذلك نتيجة النهج الاشتراكي المعتمد من طرف الدولة خلال تلك الفترة مع تأميم قطاع المحروقات، ثم ارتفع بعدها خلال الفترة (1981-1974) بـــ 6.33 نقطة مئوية ليبلغ سنة 1981 نسبة 18.01%، ليقفز خلال الفترة (1988-1981) أين بلغ نسبة 32.55% سنة 1988، وذلك نتيجة لانعكاسات الأزمة النفطية العالمية لسنة 1986 على أداء الاقتصاد الجزائري، ثم واصل الارتفاع ليبلغ سنة 1993 نسبة 38.37% نتيجة ارتدادات الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر آنذاك، بعدها تراجع حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بـــ 5.55 نقطة مئوية ليبلغ سنة 2001 نسبة 32.82%،نتيجة للإصلاحات الهيكلية وإعادة تأهيل المؤسسات التي قامت بها الدولة وذلك تحت إشراف صندوق النقد الدولي FMI، بعدها قفز حجم الاقتصاد غير الرسمي ليبلغ نسبة خطيرة بلغت 50.45% سنة 2012، وذلك على الرغم من تحسن العائدات النفطية للجزائر والتي سمحت بانجاز العديد من مشاريع البنية القاعدية الإستراتيجية، وتخصيص برامج متتالية لدعم النمو والإنعاش الاقتصادي، بعدها انخفض حجم أنشطة الاقتصاد غير الرسمي تدريجيا لتستقر في حدود نسبة 47.43% سنة 2016، وهي نسبة كبيرة تبين فشل الإجراءات المتخذة في كبح الظاهرة على الرغم من الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية الجزائرية.

وفي إطار معالجة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، اتخذت الدولة الجزائرية جملة من الإجراءات التالية (برحمون حياة، 2010/2009، ص ص : 139-140)[30]:

- ✓ بالنسبة لوزارة التجارة، وقصد معالجة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، فقد قامت بوضع إستراتيجية لمحاربة هذه الظاهرة، حيث تتركز هذه الإستراتيجية على ثلاث محاور أساسية :
  - إعداد وتكييف الإطارين التشريعي والتنظيمي بغية القضاء على التجارة غير الرسمية، من خلال وضع أحكام وسن نصوص تتماشى والقواعد الأساسية لاقتصاد السوق ؛
  - التنسيق مع الجماعات المحلية، قصد إنشاء فضاءات رسمية لامتصاص الأنشطة غير الرسمية، وإدماجها في الإطار الرسمي ؛
  - تكثيف عمليات الرقابة الاقتصادية وقمع الغش، وذلك للحد من الممارسات التدليسية وفرض احترام القواعد القانونية والتجارية المعمول بها ؛

- ✓ تقليص الأعباء الضريبية التي يتحملها أرباب العمل، وهذا من خلال الإعفاءات المتتالية للضرائب والرسوم ضمن قوانين المالية، وهو ما تجلى من خلال تخفيض معدّل ضريبة الدفع الجزافي بمعدل 1% ابتداء من سنة 2000، إلى غاية إلغائه نهائيا بموجب المادة رقم : 13 من قانون المالية لسنة 2006؛
- ✓ إصلاح أدوات الضبط الاقتصادي التي كانت تشكو من غياب الشفافية وتنامي الرشوة والفساد المالي، وهذا من خلال العمل على إعداد مشروع قانون للإصلاح الجبائي، يعمل على تبسيط الإجراءات الجبائية والرفع من مردوديتها، دون المساس بمبدأ العدالة أو بلوغ الضبط الجبائي مستويات مرتفعة؛
- ✓ التحفيزات الجبائية التي يتم إدراجها في قوانين المالية، والقاضية بتخفيض نسب الضرائب أو إلغائها، وهي من بين الإجراءات الكفيلة بدمج الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية؛
- ✓ عصرنة إدارة الضرائب في مارس 2004 بعد إمضاء الاتفاق بين الجانب الجزائري ممثلا بـــ 3 وزارات (النقل، التجارة، والمالية) والاتحاد الأوروبي، والذي انطلق تنفيذه شهر أوت 2005؛
- ✓ إصدار المرسوم التنفيذي رقم : 95-305، الصادر في : 7 أكتوبر 1995، والمتعلق باستعمال الحسابات البنكية والصكوك.

إضافة إلى ما سبق، فقد سعت السلطات العمومية الجزائرية إلى مكافحة أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في قطاع التشغيل والاستثمار، وذلك من خلال برنامج الامتثال الجبائي الإرادي الذي تم تأسيسه بموجب المادة رقم : 43، من قانون المالية التكميلي لسنة 2015، والذي امتدت صلاحيته من 2015/8/1 إلى غاية 2017/12/31، كسياسة بديلة لاستقطاب الأموال المتداولة خارج القنوات الرسمية، وذلك قصد تعبئة الموارد المالية الموجهة لتمويل الاستثمارات المنتجة (بن توتة قندز، محمد راتول، دون سنة نشر، ص : 175)[31].

بالإضافة إلى الاهتمام بقضايا التشغيل وتكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة، والذي استلزم وضع هياكل قوية ومتخصصة قادرة على تحمل حجم المهام الموكلة إليها، ومن أجل ذلك تم إنشاء وزارة خاصة بالتشغيل والتضامن الوطني مهيكلة على المستوى المركزي من مديريتين عامتين، الأولى للتشغيل والتضامن الوطني، بالإضافة إلى وكالات متخصصة تحت الوصاية المباشرة للوزارة أهمها: الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة، وكالة التنمية الاجتماعية، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ..الخ، كما اتبعت السلطات العمومية الجزائرية لمكافحة البطالة سياستين (يحياوي نسرين، 2016، ص ص : 299-300)[32]:

أ. **سياسة تسيير البطالة:** وتتضمن التأمين ضد البطالة والتقاعد المسبق؛

ب. **سياسة تسيير الشغل:** وتتضمن برامج الإدماج المهني للشباب، برنامج الشبكة الاجتماعية، برنامج المعالجة الاقتصادية للبطالة (تدعيم الشغل وترقية الاستثمار، القروض المصغّرة، برنامج عقود ما قبل التشغيل، ..الخ).

كل الإجراءات السابقة من طرف السلطات العمومية كان الهدف منها تقليص حجم السوق الموازية وتطوير قطاع التشغيل ومكافحة الفساد الإداري والمالي، ووضع حيز التطبيق إستراتيجية وطنية لترقية دور المرأة وإدماجها في سوق العمل، بالإضافة إلى إجراءات تحفيزية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تخفيض نسب البطالة خاصة لدى فئة الشباب وتحقيق التنمية المستدامة (مطهري كمال، بوثلجة عبد الناصر، 2016، ص ص:90-93)[33].

خاتمة :

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي من بين المواضيع التي أثارت الكثير من النقاشات والدراسات بين الباحثين الاقتصاديين، وقد انتشرت هذه الظاهرة في الجزائر بشكل واسع بعد تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي، ثم تفاقمت حدتها مع برامج دعم النمو الاقتصادي الأربعة خلال الفترة (1999-2018)، حيث شكل ذلك عائقا أمام تحقيق التنمية الاقتصادية لأنه يحرم خزينة الدولة من إيرادات عامة كبيرة من شأنها مواجهة العجز المتنامي في الميزانية العامة، وإنشاء مناصب التشغيل، لهذا دعت الضرورة إلى تجفيف منابع الأنشطة غير الرسمية والاهتمام بها كمصدر إضافي للدخل الوطني وزيادة الثروة، حيث سعت السلطات العمومية في الجزائر إلى اتخاذ عدة إجراءات لمعالجة انعكاسات وتبعات الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية عن طريق دمج هذا الاقتصاد مع قنوات الاقتصاد الرسمي، وذلك من أجل التقليل والحد من آثاره السلبية الناتجة على الاقتصاد الوطني.

نتائج الدراسة : تم التوصل في نهاية هذه الورقة البحثية إلى النتائج التالية :

- ✓ يتضمن الاقتصاد غير الرسمي مجمل الأنشطة غير الرسمية التي لا تخضع للضرائب أو للرقابة الجبائية، وبالتالي تلك الأنشطة التي لا تدخل ضمن الدخل الوطني الإجمالي للدولة ؛
- ✓ يشكل الاقتصاد غير الرسمي تهديدا لبلدان العالم وخطرا على الاقتصاد الكلي للدولة، من خلال عدم قدرة المؤسسات التي تنشط في القطاع الرسمي على منافسة مؤسسات القطاع غير الرسمي، مما يؤدي إلى إنهاء نشاط وحياة العديد من هذه المؤسسات وغلقها ؛
- ✓ تعتبر الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بمثابة الأرباح الضائعة للخزينة العمومية للدولة، مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات العمومية وحدوث عجز الميزانية ؛
- ✓ كان بروز الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر نتيجة جملة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية أواخر القرن العشرين، ثم تزايدت حدته نتيجة أزمة ترشيد النفقات العمومية بداية من سنة 2016 وانخفاض العوائد النفطية للجزائر، ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة خاصة في فئة الشباب ؛
- ✓ قدر حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر سنة 2016 بـــ 47.4% من الناتج الداخلي الخام، وهي نسبة كبيرة إذا ما قورنت مع الفترة (1970-2000) حيث لم تتعدى نسبة 36.33%، خاصة في ظل تزايد النفقات العمومية للدولة؛
- ✓ سعت الدولة الجزائرية إلى وضع جهود مكثفة من شأنها معالجة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ودمجها مع قنوات الاقتصاد الرسمي، كالآليات المستحدثة للدعم والمرافقة والتمويل لمشاريع المقاولاتية، والمساعدة على إنشاء مناصب الشغل وخلق الثروة، والهادفة إلى تحسين الوضع الاقتصادي ؛
- ✓ على الرغم من المجهودات التي تبذلها السلطات الجزائرية في مكافحة الاقتصاد غير الرسمي، إلا أن الواقع أثبت تدني فعاليتها، وبالتالي عدم تحقيق هذه الجهود لثمارها.

توصيات الدراسة:

- ➢ ضرورة إدماج أنشطة الاقتصاد غير الرسمي مع قنوات الاقتصاد الرسمي لتحسين وتحقيق فعالية الوضع الاقتصادي والمالي لميزانية الدولة ؛

- ضرورة سن تشريعات جديدة تتماشى مع آليات مكافحة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ؛
- تخفيض الأعباء الجبائية التي تقع على عاتق المكلف، ومنح امتيازات من شأنها تشجيع البطّالين على إنشاء مناصب للعمل تخدم الاقتصاد الوطني، وتكون بعيدة كليا عن الاقتصاد غير الرسمي ؛
- على السلطات العمومية الجزائرية التكثيف من عملية الرقابة والردع التي تعتبر العمود الفقري في عملية معالجة أنشطة الاقتصاد غير الرسمي ودمجها مع قنوات الاقتصاد الرسمي ؛
- الإسراع في فتح مكاتب الصرف الرسمية والمعتمدة، والتي من شأنها امتصاص الكتلة النقدية الأجنبية من السوق غير الرسمي، واسترجاعها في قنوات السوق المالي الرسمي في الجزائر.

الهوامش والمراجع:

[11] بوجرفة بناصر،ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي: مقاربة تحليلية، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد: 3، العدد: 6، جامعة الجلفة،ص: 130.متاح على الرابط: Avaible at [5.11.2018] , URL: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/25449>

[2] مطهري كمال، بوثلجة عبد الناصر،(ديسمبر 2016)،رهان الانتقال من الاقتصادالغير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي :تجارب دولية ومحلية، المجلة الجزائرية للمالية العامة،المجلد: 6، العدد: 6، ص :78. متاح على الرابط:
Avaible at [5.12.2018] , URL: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/30854>

[3] بودلال علي،(2013)،انعكاسات الاقتصاد الخفيعلى الاقتصاد الجزائري :دراسة قياسية تحليليةللفترة (1970-2010)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات،العدد: 18، جامعة غرداية، ص :66.متاح على الرابط:
Avaible at [8.12.2018] , URL: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/849>

[4] قارة ملاك، (2009)،التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي: تحليل ومقارنة بعض التجارب، مجلة العلوم الإنسانية، العدد: 32، جامعة بسكرة، ص: 193.متاح على الرابط:
Avaible at [13.11.2018] , URL: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/3427>

[5] عبيرات مقدم، بساس أحمد، (2007)،الاقتصاد غير الرسمي «:اقتصاد الظل» كشكل من أشكال التهرب الضريبي، مجلة البحوث والدراسات، المجلد: 4، العدد: 1، جامعة الوادي، ص: 174.متاح على الرابط:
Avaible at [7.11.2018] , URL: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/25598>

[6] بن موسى كمال، براغ محمد، (2013)،ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي: أسبابه وآثاره، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد: 4، العدد: 1، جامعة الجزائر3، ص: 200.متاح على الرابط:
Avaible at [19.11.2018] , URL: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/17648>

[7] قوري يحي عبد الله،(2018)،تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر باستعمال نموذج MIMICللفترة (1970-2016)، مجلة أبعاد اقتصادية،المجلد: 1، العدد: 8، جامعة بومرداس، ص: 38.متاح على الرابط:
Avaible at [10.12.2018] , URL: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/57616>

[8] حمودة رشيدة، (2012/2011)،إستراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين تجربتي الجزائر ومصر، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: الإدارة الإستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ص: 17.

[9] بن عزوز محمد، دحماني يونس،القطاع غير الرسمي وجدل إدماجه في النشاط الاقتصادي القانوني: حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية،المجلد: 8، العدد: 1، جامعة البليدة2، دون سنة، ص: 388.متاح على الرابط:
Avaible at [7.12.2018] , URL: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/21713>

10 مطهري كمال، بوثلجة عبد الناصر،مرجع سبق ذكره، ص : 79.

11 قارة ملاك، (2010/2009)،إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك وتونس والسنغال، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، ص ص: 38-39.

12 مطهري كمال، بوثلجة عبد الناصر،مرجع سبق ذكره، ص ص : 80-81.

13 قوري يحي عبد الله،مرجع سبق ذكره،ص: 39.

14 بودلال علي،مرجع سبق ذكره، ص: 68.

15 حيان سلمان، اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ص: 18. متاح على الرابط:
Avaible at [3.12.2018] , URL: <https://www.mafhoum.com/syr/articles_07/suleiman.pdf>

16 الأسرج حسين عبد المطلب،(2010)،انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري، ص: 7. متاح على الرابط:
Avaible at [8.11.2018] , URL:
<https://papers.ssrn.com/sol3/Delivery.cfm/SSRN_ID1821227_code396673.pdf>

17 قوري يحي عبد الله،مرجع سبق ذكره،ص: 40.

18 بودلال علي،مرجع سبق ذكره، ص: 71.

19 الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة العشرون، تقرير المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، ص ص: 6-7. متاح على الرابط:
Avaible at [19.11.2018] , URL:
<https://www.ohchr.org/ar/Issues/Health/Pages/SRRightHealthIndex.aspx>

20 الوالي فاطمة، بن شلاط مصطفى، (2017)،طبيعة العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد:4، جامعة ميلة، ص ص: 24-25.متاح على الرابط:
Avaible at [2.12.2018] , URL: <http://www.centre-univ-mila.dz/fbej/index.php/2018-01-09-14-03-45>

21 موسوس مغنية، (2018)،ضبط الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لزيادة إيرادات الخزينة العامة، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد: 2، المجلد: 4، جامعة الشلف، ص ص: 180-181.

22 بن عزوز محمد، دحماني يونس،مرجع سبق ذكره، ص: 388.

23 بن سمينة دلال، (2014)،انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد: 14، العدد: 36-37، جامعة بسكرة، ص: 410.متاح على الرابط:
Avaible at [12.11.2018] , URL: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/49278>

24 بن قيدة مروان، (2018)، دور إصلاح بيئة الأعمال في احتواء ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بالجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد: 1، العدد: 18، جامعة خميس مليانة، ص: 58.متاح على الرابط:
Avaible at [27.11.2018] , URL: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/50807>

25 بن عزوز محمد، دحماني يونس،مرجع سبق ذكره، ص: 391.

26 موسوس مغنية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 185-186.

27 بورعدة حورية، (2014/2013)،الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: دراسة سوق الصرف الموازي، مذكرة الماجستير في الاقتصاد، تخصص: الاقتصاد الدولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، ص ص: 88-98.
متاح على الرابط: Avaible at [4.12.2018] , URL: <https://theses.univ-oran1.dz/document/THA3520.pdf>

[28]يحياوي نسرين، (ديسمبر 2016)، الاقتصاد الموازي في الجزائر: الحجم،الأسباب والنتائج، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد: 6، جامعة الوادي، ص: 297.متاح على الرابط:
Avaible at [30.11.2018] , URL: <http://www.univ-oeb.dz/JFAMS/issues/numbers/n6/17.pdf >

[29]قوري يحي عبد الله،مرجع سبق ذكره،ص: 49.

[30] برحمون حياة، (2010/2009)، الاقتصاد غير الرسمي وأثره على اقتصاديات الدول النامية: دراسة حالة الجزائر، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، ص ص: 139-140.

[31]بن توتة قندز، محمد راتول،تفعيل التدابير الجبائية والمصرفية كآلية لدمج الاقتصاد غير الرسمي فيالاقتصاد الرسمي بالجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية: العدد الاقتصادي،المجلد: 2، العدد: 34، جامعة الجلفة، ص: 175. متاح على الرابط:
Avaible at [14.12.2018] , URL: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/62955>

[32]يحياوي نسرين، مرجع سبق ذكره، ص ص: 299-300.

[33]مطهري كمال، بوثلجة عبد الناصر،مرجع سبق ذكره، ص ص : 90-93.